في الذكرى الـ٣٨ لقرار الضم.. مجلس الشعب: مستمرون في النضال حتى إعادة كل ذرة تراب

صالح لـ«الوطن»: رسالة الرئيس الأسد للأسير المقت أكدت أن الجولان في قلب القائد

موفق محمد

بينما يتزايد أكثر من أي وقت مضى إصرار سورية وأهالي الجولان المحتل، على استعادته، وهو الأمر الذي تجلى برسالة الرئيس بشار الأسد إلى عميد الأسرى العرب في معتقلات الاحتلال صدقي المقت، أكد مجلس الشعب، في الذكرى الثامنة والثلاثين للقرار الصهيوني الباطل ضم الجولان العربي السوري المحتل، على الاستمرار في النضال ومقارعة الاحتلال حتى إعادة كل ذرة تراب من أرض وطننا العزيز الطاهر بصمود شعبنا الأبي وبطولات جيشنا في ظل قيادة وحكمة وشجاعة قائد الوطن الرئيس الأسد.

وكان الكيان الصهيوني أعلن في الرابع عشر من كانون الأول عام ١٩٨١ ضمه للجزء المحتل من الجولان وفرض القانون والقضاء والإدارة عليه، الأمر الذي قوبل برفض كبير من أهالي الجولان المحتل، وكذلك برفض دولي واسع أثمر عن إصدار مجلس الأمن للقرار ٤٩٧ الذي ينص على أن قرار الاحتلال فرض قوانينه وسلطاته وإداراته على الجولان المحتل يعدّ لاغياً وباطلاً وليس له أثر قانوني على أي صعيد.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أوضح مدير مكتب شؤون الجولان في رئاسة مجلس الوزراء، مدحت صالح، أن قرار الكنيست «الإسرائيلي» بضم الجولان المحتل جاء بعد مقدمات الاستيطان في الجولان في محاولة لسلخه عن وطنه الأم سورية، لافتاً إلى إخفاق المحاولة الصهيونية برفض مجلس الأمن والأمم المتحدة لهذا القرار.

ولفت صالح إلى الرفض الكبير من قبل كافة قوى التحرير وأهلنا في الجولان المحتل لهذا القرار وإعلان الإضراب التحذيري في وقفة جماهيرية كبيرة ضد هذا القرار وإصدار بيان واضح أكدت فيه قوى التحرير وأهلنا في الجولان المحتل الانتماء لسورية الوطن والتمسك بالهوية السورية ورفضهم القاطع لقرار الضم وكل الإجراءات الصهيونية على أرض الجولان المحتل.

وأوضح صالح، أن أهلنا في الجولان وقفوا وقفة رجل واحد ضد الاحتلال الذي رد عليهم بحملات الاعتقال لقادة الحركة الوطنية والترهيب والترغيب لكنهم فشلوا في إخضاع أهالي الجولان لقرارهم ورغباتهم وأثبت الجولانيون عمق الانتماء الوطني.

ولفت صالح إلى أن قوى التحرير وأهلنا في الجولان المحتل أصدروا الوثيقة الوطنية التي حرمت التعامل مع الاحتلال أو استلام الجنسية الصهيونية، مؤكدة عمق الانتماء إلى الوطن والحفاظ على الانتماء، مشيراً إلى الإضراب الطويل الرافض لهذا القرار المشؤوم الذي قام به أهلنا في الجولان المحتل في ١٤ شباط ١٩٨٢، حيث تصدى الأهل بكل الوسائل لهذا القرار وعمّ الإضراب العام والمفتوح ضد الاحتلال الصهيوني والمظاهرات قرى الجولان في موقف جماهيري عبّر عن قوة وصلابة الموقف الوطني للجولانيين والإصرار على مواجهة العدو ورفض قراره المشؤوم وجنسية الاحتلال تحت شعار «المنية ولا الهوية.. وسوريون بحلف الدم أسقطنا قرار الضم».

ولفت مدير مكتب شؤون الجولان في رئاسة مجلس الوزراء إلى أن أهلنا في الجولان المحتل في الذكرى الثامنة والثلاثين للقرار الصهيوني الباطل التي مرت يوم أمس تنادوا لاجتماع في الساعة السادسة مساء في قرية مسعدة المحتلة للتأكيد على رفض قرار ضم الجولان ورفض مشروع المراوح التي تحاول إقامته سلطات الاحتلال، مشدداً على أن «موقف أهل الجولان الأصيل لم يتغير أبدا في أصالته حتى الآن».

وتتزامن الذكرى لهذا العام مع الانتصارات المتتالية التي يحققها الجيش العربي السوري في الحرب الإرهابية التي تشن على سورية منذ أكثر من ثماني سنوات ووصوله إلى الربع ساعة الأخير من إعلان الانتصار النهائي، حيث كان كيان الاحتلال الداعم الأبرز للتنظيمات الإرهابية في سورية.

ولفت صالح إلى أن مخاوف كبيرة تعتري كيان الاحتلال الصهيوني من انتصارات جيشنا على الإرهابيين واكتسابه تجربة في حرب العصابات والقتال، لافتاً إلى أن الجيش العربي السوري أصبح يقلق «إسرائيل» لأن هذا الجيش هو عقائدي وحامٍ للوطن ويقوده قائد كبير يقود الوطنَ إلى النصر.

وأشار صالح إلى أن اعتراف الرئيس الأميركي دونالد ترامب بسيادة الاحتلال على الجولان المحتل «زاد من حدة التوتر لدى أهلنا في الجولان المحتل ومن تصميمهم وتصميم سورية على التصدي بشكل دائم للاحتلال لأن الانحياز الأميركي للصهاينة فاق كل تصور وأصبح يضرب القضية الفلسطينية والجولان ويشرع للاحتلال الاستيطان وضم الأراضي».

وفي الثاني من كانون الأول الجاري وجه الرئيس بشار الأسد رسالة إلى الأسير المقت بعد رفضه مقترحاً يقضي بالإفراج عنه وإبعاده إلى دمشق، بدلاً من مسقط رأسه في الجولان المحتل، حيث اعتبر الرئيس الأسد في رسالته أن خطوة المقت تجسيد وطني بأكمل صوره، وقال: «عندما رفضت الخروج إلى جزء من الوطن دون جزء آخر، وبمقدار ما كنا ننتظر خروجك من المعتقل بمقدار ما وقفنا احتراماً لرفضك الخروج بشروط المحتل».

ولفت صالح إلى موقف الأسير المقت هو تجسيد لموقف أهل الجولان وقوة انتمائهم للوطن، وأضاف «كان هذا الموقف بمثابة موقف وطني جامع معبر عن عمق الانتماء للوطن ورفضه أن ينال حريته بشرط محتل صهيوني».

وأوضح صالح أن «موقف الأسير المقت كان محطّ تقدير من قبل القيادة في الوطن وعلى رأسها السيد الرئيس بشار الأسد»، لافتاً إلى أن رسالة الرئيس الأسد كان لها الأثر الكبير والإيجابية على الأسير البطل وعلى أهلنا في الجولان المحتل التي زادت من معنوياتهم وأكدت لهم أن الجولان يعيش في قلب قائد الوطن وهو همّ الوطن.

وبهذه المناسبة أكد مجلس الشعب في بيان تلقت «الوطن» نسخة منه أنه «رغم القمع الممنهج والإجراءات التعسفية للاحتلال إلا أن عزيمة أبناء الوطن لم ولن تلين في مقاومة المحتل وهمجيته، وقد عبروا عن ذلك منذ اللحظة الأولى بموقف وطني موحد في التصدي له حيث قدّموا الشهداء على أرض الجولان المحتل واعتقل من أبنائنا المئات ليظلوا على موقفهم الرافض للخضوع للاحتلال وإجراءاته العنصرية حتى وقتنا الحاضر».

وأكد المجلس على الاستمرار في النضال ومقارعة الاحتلال حتى إعادة كل ذرة تراب من أرض وطننا العزيز الطاهر بصمود شعبنا الأبي وبطولات جيشنا العربي السوري الباسل في ظل قيادة وحكمة وشجاعة قائد الوطن الرئيس بشار الأسد.

الاستقبال الشعبي للأسير البطل صدقي المقت في قرى الجولان المحتل (عن الإنترنت – أرشيف)

قولاً واحداً

إشارات «قانون قيصر»

مازن بلال

رغم أن العقوبات الأميركية على سورية ليست بالأمر الجديد، لكنها مع «قانون قيصر» تتخذ منحى مختلفاً تماماً، فالعقوبات التي تمارسها الولايات المتحدة هي آلية سياسية قديمة لعالم يتسم بالصدام بين «معسكرين»، وهذه الممارسة كانت عنوان مرحلة خاصة خلال الحرب الباردة لمحاصرة أوروبا الشرقية، وإجراءاتها الاقتصادية وهي في عمقها حصار سياسي بالدرجة الأولى بهدف عزل المعسكرات السياسية منذ منتصف القرن العشرين.

عملياً فإن نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي جعلا من هذه العقوبات «سجناً جماعياً» إن صح التعبير، وعلى الأخص عندما تم تطبيقها على كل من ليبيا والعراق، فالعالم الذي اتسم بتوحيد الأسواق وبعولمة غير مسبوقة، والأهم بنظام اتصالات معقد يتيح متابعة أقوى للعقوبات، جعل من الإجراءات الأميركية بنية تشريعية من الصعب اختراقها حتى بالنسبة للأوروبيين، والمثال الإيراني المعاصر يظهر عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على إيجاد اختراق في هذه العقوبات رغم عدم موافقته على الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران.

في الوضع السوري فإن «قانون قيصر» يجعل من إيران وروسيا هدفين أساسيين، فهو يسعى لعرقلة مهام الدولتين اقتصادياً على الأقل، وربما يحد من إمكانية تدخل بعض الدول الأخرى في آسيا من التعامل حتى مع القطاع الخاص في سورية، فالوضع الذي يطرحه هذا القانون لا يلامس القوى الاقتصادية الكبرى، إنما يطول السوق الإقليمية لشرقي المتوسط وصولاً إلى الدول التي تمثل مخارج للسوق السورية عموماً.

بالتأكيد فإن الإجراءات الاقتصادية يمكن تجاوزها في كثير من الأحيان، ومهما كانت أنواع الحصار مشددة فتشابك العلاقات الدولية يتيح في كثير من الأحيان التعامل مع قنوات مختلفة، لكن الأخطر هنا هو أمران أساسيان:

– الأول هو محاولة سلب الدولة السورية إمكانية المبادرة الاقتصادية، وهو الهدف الأساسي من العقوبات عموماً، وفي المقابل فإن الحالة الإعلامية المرافقة لـ«قانون قيصر» تريد رسم صورة ذهنية نهائية ومطلقة للواقع الاقتصادي السوري خارج إطار الدولة.

تخلق العقوبات بيئة اقتصادية مختلفة عن الحالة الطبيعة لحركة الاقتصاد، وغالباً ما تنشأ هذه البيئة خارج عمليات التخطيط الاقتصادي الذي تقوم به الدولة، فهي ضرورية للالتفاف على العقوبات ولكنها مربكة عموماً ولا تتيح استقراراً داخل السوق، وهذا ما نشهده في سورية منذ بداية الحرب، كما أنها تتيح ممكنات للفساد نظرا لكونها تتحرك خارج الشكل الطبيعي لحركة الاقتصاد العام، ومواجهة كل هذه التبعات تتطلب بنية سياسية إبداعية للتقليل قدر الإمكان من النتائج المتوقعة للتعامل مع العقوبات.

– الثاني إيجاد «مشكلة سورية» تطول حلفاءها أو حتى علاقات قطاعها الخاص مع الأسواق المتاحة أمامه، فـ«قانون قيصر» يطول القطاع الخاص السوري بشكل مباشر، ويسعى لتشكيل عائق تشريعي داخل السوق الإقليمي المتاح أمام الشريحة الأصغر من القطاع الخاص.

هذا الواقع المعقد لا يمكن تجاوزه بشكل عادي، فالمسألة تحتاج لرؤية مختلفة للقطاع الخاص الذي يواجه اليوم استحقاقاً «مسؤولية اجتماعية» مختلفة عن السابق، لأنه سيحتاج في ظل الظروف الحالية إلى التفكير مجدداً بأهمية السوق الداخلية سواء من حيث الإنتاج والاستهلاك، وفي الوقت نفسه سيضطر للتعامل مع «البنية السياسية» ومساعدتها في إنتاج حلول لا تتجاوز العقوبات عبر الالتفاف عليها فقط، بل أيضاً في بناء علاقات مختلفة مع المحيط الإقليمي لسورية.

يمكن لـ«قانون قيصر» أن يصبح استحقاقاً سورياً بدل كونه «حصاراً»، لأنه في النهاية سيضع «المُنتج» السوري ضمن مواجهة جديدة، وسيجعل من إعادة النظر في علاقات الإنتاج أمرا يحتاج لبحث الجديد، والأهم هو إنشاء السوق السورية الخاصة لـ«علوم المعلومات» وغيرها من المنتجات التي باتت تحكم العالم.

الاحتلال التركي نشر ٤١ نقطة مراقبة.. ومرتزقته واصلت عمليات التغيير الديموغرافي

أنباء عن تشكيل قوات رديفة للجيش في عدة بلدات بالحسكة

الوطن - وكالات

وسط أنباء عن البدء بتشكيل قوات عسكرية رديفة للجيش العربي السوري في عدة بلدات بمحافظة الحسكة كبديل عن الميليشيات الكردية التي كانت موجودة في المنطقة، أعلن الاحتلال التركي نشره ٤١ نقطة مراقبة على الطريق بين منطقتي تل أبيض بريف الرقة الشمالي ورأس العين بريف الحسكة.

وذكرت وكالات معارضة، أن روسيا بدأت بتشكيل مجموعات عسكرية رديفة للجيش العربي السوري في بلدات الدرباسية وعامودا وتل تمر بمحافظة الحسكة، بعد انسحاب ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية– قسد» من نقاطها على الحدود مع تركيا.

ونقلت الوكالات عن مصادر وصفتها بـ«الخاصة» قولها: «إن القوات الروسية التي تمركزت في مقرات «قسد» السابقة على الحدود السورية التركية، بدأت بتسجيل أسماء متطوعين جدد في مجموعات عسكرية تشرف على تشكيلها كبديل لـ«وحدات حماية الشعب» الكردية التي كانت موجودة على الشريط الحدودي».

وأشارت المصادر إلى أن القوات الروسية بدأت فعلياً بتدريب عناصر في مطار القامشلي لتسند إليهم مهام الإشراف وقيادة المجموعات التي سيتم تشكيلها حديثاً، من دون معلومات عن الأعداد المطلوبة للتطوع في هذه المجموعات.

تلك التطورات، جاءت في وقت أعلنت فيه وزارة دفاع النظام التركي في بيان نقلته صحيفة «الأنباء» الكويتية أنها نشرت ٤١ نقطة مراقبة على الطريق بين منطقتي تل أبيض ورأس العين.

وأشارت الوزارة إلى أن قوات الاحتلال التركية تستخدم الأجهزة الالكترونية المتطورة وأكثر من ٤٧ كلباً بوليسياً، وتسعى إلى زيادة عدد نقاط التفتيش إلى ٦٦ نقطة في المرحلة المقبلة.

بموازاة ذلك، واصلت مرتزقة الاحتلال التركي الإرهابية عمليات التغيير الديموغرافي في المناطق التي احتلتها في شرق البلاد، حيث نقل موقع «العهد» اللبناني الإلكتروني عن مواقع كردية تأكيدها أن لاجئين عراقيين فروا من مخيمي عين عيسى وسلوك بريف الرقة الشمالي، استولوا على منازل المدنيين في تل أبيض والذين نزحوا منها جراء العدوان التركي على المنطقة، وذلك بأمر من ميليشيا «الجيش الحر» الموالية للاحتلال التركي.

إلى ذلك، نقلت مواقع إلكترونية معارضة، عن «شبكة الخابور» المختصة بنقل أخبار المنطقة الشرقية، أن نائب رئيس ما تسمى «دائرة الطاقة والاتصالات في مجلس الرقة المدني» التابع لميليشيا «قسد» والملقب بـ«سربست»، هرب باتجاه الأراضي العراقية بعد سرقة مبلغ ٣٥٤ ألف دولار أميركي.

وأضافت الشبكة: إن المبلغ عبارة عن الأموال المودعة في خزينة «مجلس الرقة المدني»، والخاصة بإصلاح خطوط التوتر العالي لإيصال الكهرباء إلى المدينة.

وأشارت إلى أن «سربست» مدعوم من «لقمان ساحة» القيادي في ميليشيا «قسد»، حيث إنه رفض عدداً كبيراً من الشكاوى المقدمة من الأهالي على المسؤول الهارب.

وأكدت الشبكة أن «سربست» فرض قبل هروبه أتاوات على المنظمات التي تحاول العمل في إصلاح كابلات وأبراج التوتر العالي إذ يفرض عليها ما يصل إلى ٢٥ بالمئة من قيمة العقود التي تقدمها إلى مجلس الرقة.

يشار إلى أن مناطق سيطرة «قسد» تشهد بشكل مستمر تظاهرات واحتجاجات ضد سياساتها وممارسات الميليشيا ضد أبناء تلك المناطق.

أنقرة تسارع لاستمالة موسكو: سننظّم قمة ثنائية مع روسيا

رئيس الأركان التركي السابق يدعو أردوغان إلى التطبيع مع سورية

وكالات

في وقت دعا فيه رئيس الأركان التركي السابق إيلكار باشبوغ إلى تطبيع العلاقات الشاملة مع الدولة السورية وحكومتها الشرعية، سارع نظام رجب طيب أردوغان إلى استمالة موسكو بإعلانه عن عقد قمة ثنائية مع روسيا بالتوازي مع قمة متعددة الأطراف حول الشأن السوري مع ألمانيا وفرنسا، وبريطانيا، بعد أن اعتبرت روسيا أن القمة الرباعية لن تثمر في ظل غيابها.

وقال وزير خارجية النظام التركي، مولود تشاووش أوغلو، وفق وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء، في تصريح صحفي، على هامش منتدى الدوحة بدورته التاسعة: «سوف نعقد قمة حول سورية بمشاركة قادة دول ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، وسننظم بشكل منفصل قمة ثنائية مع روسيا».

وكان رئيس النظام التركي، أعلن أوائل الشهر الجاري عقد قمة في إسطنبول حول الشأن السوري خلال شهر شباط القادم بمشاركة ألمانيا وتركيا وفرنسا والمملكة المتحدة.

وفي ختام الجولة الـ١٤ لمحادثات «أستانا»، الأربعاء الماضي أشار المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى سورية ألكسندر لافرنتييف خلال مؤتمر صحفي في العاصمة الكازاخية نورسلطان، إلى أن روسيا لم تتلق بعد دعوة للمشاركة في القمة الرباعية التي يخطط أردوغان لعقدها في إسطنبول في شباط المقبل، معتبراً أن هذه القمة لن تثمر في ظل غياب روسيا.

في سياق متصل، دعا رئيس الأركان التركي السابق إيلكار باشبوغ في حديث لصحيفة «سوزجو» التركية، حسب ما ذكرت وكالة «سانا» إلى تطبيع العلاقات الشاملة مع الدولة السورية وحكومتها الشرعية، معتبراً أن ذلك هو الوسيلة الوحيدة لمعالجة الأزمة في سورية وانعكاساتها على تركيا.

وشدد باشبوغ على ضرورة أن تنأى تركيا بنفسها عن التدخل في شؤون الدول الأخرى ولاسيما دول الجوار.

من جهة ثانية، اعتبر وزير الدفاع الأميركي، مارك إسبر، بتصريحات أدلى بها، الجمعة، في «مجلس العلاقات الخارجية» في نيويورك، وفق موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني، أن تصرفات تركيا «ليست تصرفات شريك» وأنها «تسير باتجاه مغاير» لاتجاه الولايات المتحدة، ومع ذلك، أشار إلى أنه ينظر إلى العلاقات «الممتازة» بين عسكريي البلدين كمنطلق جيد للبحث عن «سبل إعادة تركيا».

من جانبه، قال المتحدث باسم النظام التركي، إبراهيم قالن، في كلمة له خلال ندوة حول سورية، في إطار أعمال النسخة التاسعة عشرة لـ«منتدى الدوحة» في قطر، وفق وكالة «الأناضول» التركية للأنباء: إن «سورية باتت مسرحاً للحروب بالوكالة في المنطقة»، وأكد «ضرورة منح الأولوية لمصلحة الشعب السوري قبل أي أجندة أخرى».

وتجاهل قالن أن النظام التركي يعتبر السبب الرئيس لأزمتي الإرهاب واللاجئين، ولفت إلى أن الأزمة السورية، أدت إلى مشاكل دولية عديدة، أبرزها الأزمتان السابقتان، وأكد ضرورة المزيد من التنسيق من أجل التغلب عليها.

وعلى حين رحلت بلاده العديد من السوريين إلى مناطق سيطرة التنظيمات الإرهابية شمال البلاد، زعم قالن أن نظامه «لا يزال ملتزماً بعدم إرغام أي سوري على العودة إلى بلاده دون رغبة منه، أو إلى منطقة لم يأت منها».

وفي رفض صريح للإصرار السوري الروسي على ضرورة إنهاء التنظيمات الإرهابية في إدلب، قال قالن: «نعتقد أن أي عملية عسكرية ستؤدي إلى نتائج وخيمة للغاية وموجة هجرة أخرى، وهذا الوضع سيشكل مزيداً من الضغط علينا وعلى الأوروبيين».

وشدد قالن على أهمية المسار السياسي لحل الأزمة السورية، وضرورة قيام الجميع بدعم عمل اللجنة الدستورية، علماً أن نظامه من عطل عمل اللجنة في جولتها الثانية التي عقدت ما بين ٢٥ إلى ٣٠ الشهر الماضي.

واعتبر أن المجتمع الدولي لم يفشل في دعم السوريين فقط، بل في إيجاد حل سياسي أيضاً، للأزمة في بلادهم!

مقتل ثلاثة من «الخوذ البيضاء» في ريف حماة أثناء محاولتهم التحضير لاستفزازات جديدة

الجيش يخوض اشتباكات عنيفة شرق إدلب ويردّ على اعتداءات الإرهابيين

حماة - محمد أحمد خبازي
حمص - نبال إبراهيم
دمشق – الوطن - وكالات

خاضت وحدات من الجيش العربي السوري أمس اشتباكات ضارية مع الإرهابيين بريف إدلب الشرقي، بالترافق مع مواصلة وحدات أخرى ردها على اعتداءات هؤلاء الإرهابيين المتواصلة، وتكبيدهم خسائر فادحة، في حين قتل ثلاثة من إرهابيي «الخوذ البيضاء» أثناء محاولتهم التحضير لاستفزازات إرهابية جديدة لاتهام الجيش بها.

ووفق معلومات «الوطن»، فقد استهدف الجيش بمدفعيته الثقيلة مواقع لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وما يسمى «غرفة عمليات وحرض المؤمنين» الإرهابية في ريف إدلب، وذلك رداً على اعتداءاتها المتكررة بالقذائف الصاروخية على نقاط له في عدة محاور.

بدوره، بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن مجموعات إرهابية تدين بالولاء لتنظيم «النصرة» الإرهابي، اعتدت بالقذائف الصاروخية على نقاط عسكرية في محور مدايا وتل كلبة بريف إدلب من دون أن تسبب أضراراً.

وأكّد المصدر، أن وحدات الجيش العاملة في المنطقة ردت مباشرة على مصادر إطلاق تلك القذائف ودك نقاط انتشار الإرهابيين في منطقة «خفض التصعيد» بالمدفعية الثقيلة، وتحديداً في حيش والتح وتحتايا وبابولين بريف إدلب الجنوبي، محققة فيها إصابات مباشرة.

وأكد المصدر، أن وحدات من الجيش خاضت اشتباكات ضارية مع مجموعات إرهابية ترفع شارات ما يسمى «غرفة عمليات وحرض المؤمنين» وتنظيم «النصرة» الإرهابيين، على محور الكتيبة المهجورة شرق أبو الضهور، وكبدتهما خسائر فادحة بالأفراد والعتاد.

وأوضح المصدر، أن الجيش دك بمدفعيته الثقيلة، مواقع ونقاطاً للإرهابيين في معرة حرمة وكفر سجنة والشيخ مصطفى وربع الجور بريف مدينة إدلب، وحقق فيها إصابات مباشرة.

في ظل التطورات الميدانية السابقة، ذكرت وكالة «سبوتنيك»، أن ثلاثة من إرهابيين منظمة «الخوذ البيضاء» قتلوا جراء انفجار عنيف داخل سيارة إسعاف تابعة لهم في محيط بلدة قسطون بسهل الغاب بريف حماة الشمالي الغربي.

ونقلت المصادر عن أحد أعضاء «الخوذ البيضاء» قوله إن انفجار السيارة ناجم عن قيام العناصر الثلاثة بنقل مواد متفجرة من ريف إدلب، مبينة أن شدة الانفجار كانت كبيرة وأدت إلى مقتل العناصر الثلاثة على الفور وتدمير سيارتهم بشكل كامل.

وبينت المصادر المحلية أن تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي سارع إلى الترويج بأن الانفجار ناجم عن عبوة ناسفة للتغطية على الحقائق الكاملة وراء مقتل إرهابيي «الخوذ البيضاء».

وتعد «الخوذ البيضاء» ذراعاً للاستخبارات البريطانية والأميركية وتتخذ من قناع العمل الإنساني غطاء لأعمالها الإجرامية بالتعاون مع تنظيم «النصرة» الإرهابي في إدلب.

وأعلنت وزارة الدفاع الروسية منذ أيام، أنها رصدت قيام التنظيمات الإرهابية بحشد مجموعات كبيرة من إرهابييها مع عتادهم في منطقة أبو الضهور بريف إدلب الجنوبي والأطراف الجنوبية لمدينة حلب وقيامها بالتنسيق مع منظمة «الخوذ البيضاء» الإرهابية لخلق استفزازات كيميائية جديدة في محافظة إدلب لاتهام الجيش العربي السوري.

من جهة ثانية، بيّن ما يسمى «مسؤول التواصل الإعلامي» لدى تنظيم «النصرة» الإرهابي، المدعو تقي الدين عمر، قيام مجموعة مسلحين من تنظيم «حراس الدين» الإرهابي بقص أبراج الكهرباء في جسر الشغور وسهل الغاب لبيعها، وفق مواقع إلكترونية معارضة.

وأشار إلى أن مسلحي «حراس الدين» اعتدوا على المدعو أبو محمد ضياء، مسؤول «النصرة» عن منطقة محمبل، في حين هاجم مسلحو «النصرة» عدداً من مسلحي «حراس الدين» من بينهم المدعو أبو عبد الرحمن الليبي.

من جهة ثانية، أعلنت التنظيمات الإرهابية التي انشقت عن ميليشيا «جيش العزة» الإرهابية، تشكيل تنظيم جديد تحت مسمى «الفرقة الخامسة»، وانضمامها إلى صفوف ميليشيا «فيلق الشام» وهو من مكونات ميليشيا «الجبهة الوطنية للتحرير» الموالية للاحتلال التركي.

إلى البادية الشرقية، حيث قال مصدر ميداني في ريف حمص الشرقي لـ«الوطن»: إن «وحدة مشتركة من الجيش العربي السوري والقوات الرديفة اشتبكت مع مسلحي تنظيم داعش الإرهابي على أحد المحاور في محيط بادية تدمر بأقصى ريف حمص الشرقي، وتمكنت من إيقاع عدد من المسلحين قتلى ومصابين».

كما دارت اشتباكات أخرى بين قوة عسكرية تابعة للجيش ومسلحين من تنظيم داعش على اتجاه محيط منطقة حميمة في بادية السخنة، بالتزامن مع قصف مدفعي نفذه الجيش على نقاط انتشار مسلحي التنظيم على طول خطي الاشتباك، ما أدى لإيقاع إصابات محققة في صفوفه، حسب المصدر.

بدوره، شن الطيران الحربي في سلاح الجو السوري، وفق المصدر، عدة طلعات جوية على امتداد بادية حمص الشرقية، استهدف خلالها مواقع وتحركات لمسلحي داعش في محيط باديتي تدمر والسخنة وعلى الاتجاه الشرقي للمحطة الثالثة، ما أسفر عن إيقاع إصابات مباشرة في صفوف التنظيم وتكبيده خسائر بالأرواح والعتاد.

وحدات من الجيش السوري في ريف إدلب (عن الإنترنت – أرشيف)